روسيا والاتحاد الأوربى: صراع الطاقة والمكانة

(السياسة الدولية، العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦)

د. نورهان الشيخ(*)

يعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومى الروسى بمفهومه الشامل، وأداة تأثير هامة من أدوات السياسة الخارجية الروسية باعتبارها تلعب دوراً محورياً فى سوق النفط والطاقة العالمى. ويضم قطاع الطاقة فى روسيا كل من النفط والغاز الطبيعى والفحم. وتعد روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة. فهى تمتلك سابع أكبر احتياطى نفطى فى العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بحوالي ٦٠ بليون برميل (٤.٦% من الاحتياطي العالمي)؛ الأمر الذى مكنها من احتلال المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط فى العالم بعد المملكة العربية السعودية؛ حيث تستأثر بنحو ٤٠% من إجمالى الصادرات العالمية من النفط. كما أنها أكبر دوال العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعى حيث قدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو ١.٧ كوادريليون قدم مكعب (٢٧.٥ %من الاحتياطي العالمي). كما تنتج روسيا حوالى ٤٠٠ مليون طن من الفحم سنوياً توجه أساساً للإستهلاك المحلى لا سيما فى مجال الصناعة.

وتمثل صادرات قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعى) ما يزيد عن نصف الصادرات الروسية كما تسهم عائداته بأكثر من ٦٠ % من حصيلة روسيا من العملة الصعبة.

ونظراً لأهمية قطاع الطاقة وحيوية دوره فى الاقتصاد الوطنى فقد حرصت الحكومة الروسية فى فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والتحول إلى اقتصاد السوق على احتكار مقدرات هذا القطاع والتحكم فى أسعاره سواء المحلية أو التصديرية. فرغم اتجاه الخصخصة السريع والمبالغ فيه فى مختلف قطاعات الاقتصاد الروسي ظلت الصناعات الخاصة بالطاقة تتميز باحتكار الشركات الحكومية التابعة للدولة وأبرزها "غاز بروم" فى مجال الغاز الطبيعي، و"لوك أويل" النفطية.

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وقد كانت عملية خصخصة قطاع الطاقة من أعقد حلقات عملية الخصخصة التى تمت فى روسيا والتى أعلنها الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين كتوجه أساسي له ولحكومته فى خطابه فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١، وبدأت فى الدخول لحيز التنفيذ بصدور المرسوم الرئاسي بشان "الأحكام الأساسية لبرنامج خصخصة المنشآت المملوكة للدولة والبلديات فى الاتحاد الروسي" وذلك فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩١.

ويرجع ذلك إلى أهمية هذا القطاع الحيوي ليس فقط لما يدره من عوائد لخزينة الدولة والحكومة ولكونه دعامة أساسية لباقي الصناعات غير النفطية ولكن –وهو الأهم– لأهميته بالنسبة للمواطن الروسي البسيط الذي يعتمد اعتماداً كبيراً فى حياته اليومية على إمدادات الطاقة بالنظر للمناخ الروسي قارص البرودة والذي يستحيل التوائم معه دون استهلاك كميات كبيرة من الطاقة تفوق قدرة المواطن الروسي على سداد قيمتها الفعلية غير المدعومة من جانب الدولة.

ومن ثم فقد ساد التخوف من أمرين؛ أولهما: أن تؤثر عملية الخصخصة على حجم الإنتاج من الطاقة ولو مرحلياً حيث انخفض حجم المستخرج من النفط انخفاضاً حاداً بنسبة ١٠% عام ١٩٩١، وبنسبة ١٣.٤% عام ١٩٩٢، وثانيها: هو تأثير خصخصة قطاع النفط على أسعار الطاقة فى السوق المحلي ومدى قدرة المواطن العادي على الحصول على احتياجاته بأسعار مناسبة لاسيما فى وقت كانت الأزمة الاقتصادية تعتصر الدولة والمواطنين الروس على السواء. فقد شهدت أسعار الطاقة ارتفاعا ملحوظا فى نهاية عام ١٩٩١ ومطلع عام ١٩٩٢، حيث تضاعفت خمس مرات مما أثار جدلاً شديداً حول تأثير ذلك على أسعار الطاقة للمستهلك الروسي عند تحرير الحكومة لأسعارها. أكد ذلك أن الرئيس يلتسين قام بإقالة وزير الوقود والطاقة الإصلاحي، فلاديمير لوبوخين، بسبب دعوته لتحرير أسعار الطاقة خوفاً من غضب الشعب إزاء ذلك.

إلا إن هذا التخوف لم يثنى الحكومة الروسية عن عزمها على خصخصة قطاع الطاقة ورفع أسعارها تدريجياً أملاً فى تحريرها بالكامل، فقامت برفع أسعار الطاقة فى ١٨ مايو ١٩٩٢، وارتفع سعر النفط بنسبة ٤٧١% والغاز الطبيعي بنسبة ٤١٩%، والفحم بنسبة ٣١٦% ثم جاء مرسوم سبتمبر ١٩٩٢ ليقيم سوقاً حرة نسبيا ترتفع فيها أسعار الطاقة لاسيما النفط تدريجيا، وإن ظلت هذه الأسعار اقل من أسعار السوق العالمية، حيث ظلت

الأسعار المحلية للغاز الطبيعى والنفط تعادل ٣٦% و٣٨% من أسعار السوق العالمى على التوالى وذلك فى يوليو ١٩٩٤.

تلى ذلك تحرير سعر البنزين فى ١٥ مايو ١٩٩٣ ثم تحرير أسعار الفحم فى الأول من يولية من نفس العام والتى وصفت بأنها خطوة أكثر جرأة باعتبار الفحم مصدر الطاقة الرئيسي للطبقات الفقيرة وفى الريف، وعماد الصناعات المعدنية الأخري، وهو الأمر الذي أدى إلى استمرار الدعم النسبي لصناعة الفحم حتى بعد إعلان تحرير أسعاره رسمياً.

من ناحية أخرى تم فصل الغاز الطبيعي عن باقي مصادر الطاقة (النفط والفحم) حيث انشأت الحكومة شركة "غاز بروم" التى أصبحت المحتكر الأساسي لإنتاج وتسويق الغاز فى روسيا وخارجها وان لم يحل ذلك دون ظهور عشرات الشركات الاخري فى مجال الغاز الطبيعي. وقد حرصت الحكومة من خلال شركة "غاز بروم" على الحفاظ على سعر الغاز منخفضا وفى متناول المستهلك البسيط انطلاقاً من كونها تؤدى بذلك خدمة للمواطنين وليس أسلوباً اقتصاديا لإدارتها. وقد كان ذلك أيضاً سببا فى حصول شركة "غاز بروم" على دعم استثنائي من الحكومة وإعفاءات ضريبية لصادرات الغاز؛ كما كانت معفاة أيضاً من بعض تعريفات الواردات ومن ضريبة القيمة المضافة دون غيرها من الشركات الخاصة العاملة فى هذا المجال. كما تحتكر الحكومة الروسية من خلال "شركة غاز بروم" خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعى وتضطر الشركات الأخرى المنتجة للغاز إلى بيع إنتاجها إلى "غازبروم" بأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق (٢٠ – ٣٠ دولاراً للألف متر المكعب من الغاز).

ويتبع شركة "غاز بروم" عدة شركات أبرزها "سيب نفط". وهناك شركات أخري منافسة منها "روس نفط" التى تمتلك حقل "فانكور" ويحتوى على ٢٠٠ مليون طن من النفط وتسعي إلى مد نشاطها فى سيبريا الشرقية، والتى تعد مصدراً أساسياً للنفط المطلوب ضخه إلى بلدان المحيط الهادئ بعد أن يتم إنشاء خط الأنابيب المزمع والذي سيربط بين سيبيريا والمحيط الهادي.

وتعتبر شركة "لوك أويل" من كبرى الشركات التابعة للدولة والعاملة فى مجال النفط، والتى وفقاً لتصريح لرئيس الشركة وحيد اليكبيروف فإنها تمتلك حوالي ألفي محطة لتعبئة الوقود فى الولايات المتحدة، وحوالي ٦٠٠ محطة فى أوربا.

وتقوم روسيا بتصدير النفط عبر البحر الأسود وبحر البلطيق. إلى جانب النقل البحري للنفط المستخرج من منطقة القطب الشمالى. ومن المعروف أن لدى روسيا أسطول لناقلات البترول، ويبلغ عدد السفن العاملة فى مجال النقل الدولي ١٣٩ سفينة وذلك وفق تقديرات الأول من يناير ٢٠٠٥، بحمولة إجمالية تصل إلى (٦٣٩١.١) ألف طن، لتحتل روسيا بذلك المرتبة الثانية عشر فى العالم. وتتضمن خطة ٢٠٠٢-٢٠١٠ بناء ٧٣ سفينة جديدة بحمولة إجمالية تصل إلى ٤٠١٢ ألف طن من النفط الخام.

دور قطاع الطاقة فى خروج روسيا من أزمتها الاقتصادية:

عقب توليه السلطة عام ٢٠٠٠ أعلن الرئيس الروسى فلاديمير بوتين أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلى والخارجى طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية اعتماداً على مواردها الذاتية. وقد كان قطاع الطاقة أحد دعامتين (كانت الأخرى عوائد صادرات السلاح الروسى) نهض عليهما الاقتصاد الروسى وكان ذلك بفضل إحكام إدارة الدولة لهذا القطاع والرشادة فى توظيف عوائده لخدمة الأهداف الوطنية. فقد بلغ الحجم العام لاستخراج النفط عام ٢٠٠٤ حوالي ٤٥٠ مليون طن، وبموجب القانون يتم تحويل إيرادات الميزانية من بيع النفط بسعر يفوق ٢٠ دولاراً للبرميل إلى صندوق الاستقرار الروسي مما أدى إلى وجود وفورات بهذا الصندوق قدرها ١٩ مليار دولار فى الأول من يناير٢٠٠٥ نتيجة ارتفاع أسعار البترول. كما أدى هذا إلى ازدياد احتياطي روسيا من الذهب والعملة الصعبة خلال عام٢٠٠٤ بحوالي ٧٠% ليصل هذا الرصيد ١٢٤,٥٤١ مليار دولار فى يناير ٢٠٠٥، ولتحتل روسيا المرتبة الثانية بعد اليابان فى هذا الاطار.

وكان هذا عاملاً أساسياً لتوقف روسيا تماما عن طلب أى مساعدات من الولايات المتحدة وباقى دول مجموعة السبع الصناعية الكبرى. وتحسن أداء الاقتصاد الروسى كثيراً منذ عام ٢٠٠٠ بل أنه يحقق نمواً سنوياً بنسبة ٧% منذ عام ٢٠٠٣. وقد كان هذا التحسن وراء وفاء روسيا كلياً بالتزاماتها فى دفع الدين الخارجى المستحق عليها منذ عام ٢٠٠٢.

يضاف إلى ذلك الاتجاه نحو توظيف هذه الانتعاشة الاقتصادية للنهوض بباقى قطاعات الاقتصاد الروسى وتحديث البنية الصناعية الروسية وتطويرها وإكسابها قدرات تنافسية فى الأسواق العالمية.

على صعيد أخر، أدى ذلك إلى بروز روسيا كقوة اقتصادية كبرى من المنظور النفطى واكتسابها تأثيراً واسع النطاق على سوق النفط وأسعاره العالمية لاسيما مع تأكيد الرئيس بوتين استعداد بلاده لأن تحل محل الشرق الأوسط كمصدر رئيسى للنفط لأوروبا والولايات المتحدة ذاتها. كل هذه العوامل كان لها تأثيرها المباشر فى قبول العضوية الكاملة لروسيا فى مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لتتحول بذلك إلى مجوعة "الثمانية" فى يونيو ٢٠٠٢، والتى تتولى روسيا رئاستها وتستضيف قمتها هذا العام ٢٠٠٦.

النفط كأداة للتأثير ودعم مكانة روسيا على الصعيد الدولى (الحالة الأوربية نموذجاً):

إذا كان النفط أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومى الروسى وعاملاً فاعلاً فى نهوضه من كبوته بل ونموه على نحو ملحوظ، فإنه –دون شك– إداة هامة للتأثير الدولى لا سيما على الدول التى تمثل سوقاً هامة للنفط الروسى وتعتمد عليه اعتماداً كبيراً ومنها الدول الأوربية وأبرزها ألمانيا التى تعتبر روسيا أكبر مُصدر للنفط وللغاز الطبيعى إليها.

وقد عكست أزمة الغاز الروسية الأوكرانية ذلك بوضوح. وهى الأزمة التى بدأت أواخر عام ٢٠٠٥ عندما اقترحت شركة "غاز بروم" الروسية على شركة نفط غاز أوكرانيا صفقة تتضمن رفع سعر النفط المصدر إلى أوكرانيا من ٥٠ الى١٦٠ دولار للألف متر مكعب اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٦، وفى نفس الوقت رفع سعر نقل الغاز الروسي الذى يمر عبر الأراضي الأوكرانية إلى أوربا من ١.٠٩ دولار إلى ١.٧٥ دولار للألف متر مكعب. إلا أن الشركة الاوكرانية رفضت هذا الاقتراح وأعلنت أوكرانيا انه من حقها اخذ ١٥٠ متر مكعب من كل ألف متر مكعب من الغاز الروسي الذي يمر عبر أراضيها. الأمر الذي أدى إلى اتهام روسيا لأوكرانيا بسرقة الغاز الروسى المخصص للاتحاد الأوربى والتهديد برفع دعوى ضدها إذا أقدمت على ذلك. كذلك، تشددت شركة "غاز بروم" الروسية بإعلانها بيع النفط الروسي لأوكرانيا بذات الأسعار التى تتعامل بها روسيا مع دول

الاتحاد الأوربي والتى تتراوح ما بين ٢٢٠-٢٣٠ دولار للألف متر مكعب، بل وحددت مهلة للاتفاق على الأسعار الجديدة ستتوقف بعدها عن ضخ الغاز إلى أوكرانيا.
ومع انتهاء المهلة التى حددتها شركة "غاز بروم" قامت روسيا بتقليص إمدادات الغاز إلى أوكرانيا، ونظراً لما أثاره التوتر الحادث بين البلدين من مخاوف على إمدادات الغاز الروسي إلى دول الاتحاد الأوربي اكتسبت الأزمة طابعاً دولياً ووجهت الدول الأوربية والولايات المتحدة اللوم إلى روسيا. ونتيجة للضغوط الدولية وجهود الوساطة تم إبرام اتفاق لمدة ٥ سنوات بين روسيا وأوكرانيا يسري من أول يناير ٢٠٠٦ ويقضي بان تقوم شركة "غاز بروم" بشراء الغاز من دول أسيا الوسطي (تركمانستان، وأوزبكستان وقازاقستان) بسعر ٦٠ دولاراً/ألف متر مكعب ثم تقوم ببيعه إلى أوكرانيا بسعر ٩٥ دولاراً/ ألف متر مكعب وذلك عبر شركة وسيطة تملك "غاز بروم" نصف أسهمها. كما نص الاتفاق على رفع سعر رسوم العبور التى تتقاضاها أوكرانيا على الغاز الروسي المنقول عبر أراضيها من ١.٠٩ إلى ١.٦ دولار/ألف متر مكعب. ولاشك أن هذا الاتفاق عزز من موقف "غاز بروم" كمصدر أساسي للغاز إلى أوربا وفتح لها مجالات جديدة للتحكم فى أسعاره.

ويعتبر ملف الطاقة ملفاً أساسياً فى العلاقات الروسية الأوربية. فروسيا -على النحو السابق الإشارة إليه- عملاقاً نفطياً يطرح بديلاً هاماً لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوربا، وهى -كما أكد الرئيس الروسى- دولة أوروآسيوية تنتمى إلى المجتمع الأوربى وترتبط بمصالح حيوية واستراتيجية مع الدول الأوربية. وتسعى روسيا جاهدة إلى توطيد وتدعيم علاقاتها بأوربا على النحو الذى يحقق مصالح الطرفين، ويعتبر التعاون فى مجال النفط أحد المحاور الأساسية لذلك.
فهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوربي بشان التنسيق فى مجال الطاقة وذلك منذ عام ٢٠٠٠. كما عقدت الجلسة الأولى للمجلس الدائم للشراكة فى مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوربي فى ٣ أكتوبر ٢٠٠٥. هذا إلى جانب اللقاء التنسيقى "حوار الطاقة" بين روسيا والاتحاد الأوربي والتى ستعقد اجتماعها القادم فى مايو ٢٠٠٦ ويحضره كل من وزير الصناعة والطاقة فيكتور خريستينكو والمفوض الأوربي لشئون الطاقة اندريس بيبالجس.
كما أن هناك العديد من المشروعات الروسية الأوربية المشتركة فى مجال النفط والغاز الطبيعى، أبرزها:

- مشروع انبوب الشمال الأوروبي الروسي الألماني لنقل الغاز، والذي يمتد من منطقة فيبورج الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطئ الألمانية بطول يتجاوز ١٢٠٠ كم. ومن المقرر ان يبدأ تشغيل الانبوب فى عام ٢٠١٠.
- مشروع نقل الغاز الروسي عبر أراضي تركيا إلى أوربا الجنوبية. وتعتبر تركيا من الأسواق الأساسية للغاز الروسي حيث تتزايد صادرات روسيا من الغاز إلى تركيا على نحو واضح حيث ارتفعت من ١٤.٥ مليار م٢ عام ٢٠٠٤ إلى ١٨ مليار فى عام ٢٠٠٥، ومن المتوقع ان تزيد بنسبة من٢٥-٣٠% عام ٢٠٠٦. ويتم نقله عبر خط "التيار الأزرق". وجاري بحث مشروع لمد خط أنابيب أخر فى قاع البحر الأسود مع حلول عام ٢٠١٥ من اجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا على النفط وكذلك لنقله إلى أوربا عبر تركيا. وكان هذا موضع بحث خلال زيارة رئيس شركة "غازبروم" الروسية إلى تركيا فى فبراير ٢٠٠٦.
- كذلك أسست شركة "لوك أويل" الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة Conoco Phillips أطلقت عليها "ناريانمار نفط غاز" لاستثمار حقول تيمانو- بيتشوار للنفط والغاز فى شمال الشطر الأوربي من روسيا والذي سيتم نقله بناقلات البترول إلى شاطئ بحر بارينتس للتصدير. وتستأثر لوك أويل بـ٧٠% من أسهم الشركة فى حين تبلغ حصة الشركة الأمريكية ٣٠%.
- سيتم فى ١٥ أبريل توقيع اتفاق بين كل من روسيا واليونان وبلغاريا لمد أنبوب النفط بروغاس-الكسندروبوليس لنقل النفط من روسيا من ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود إلى ميناء بورغاس البلغاري ومنه بأنبوب النفط الجديد إلى مدينة الكسندروبوليس اليونانية ثم إلى دول أوربا الغربية. ليصل بذلك طول الأنبوب إلى حوالي ٣٠٠كم يضخ فيه ٣٥ مليون طن بترول فى السنة وتبلغ تكلفته ٧٠٠ مليون دولار.

وإزاء هذا النفوذ النفطى المتزايد لروسيا فى الأسواق الأوربية أعلن الاتحاد الأوربي مراراً عزمه على تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية فى إمداد أوربا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخري من أسيا الوسطي والقوقاز وإيران. وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا فى هذا الصدد حيث قاربت أذربيجان على افتتاح خط أنابيب الغاز "باكو –

تبليسى – جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذرى ولكن القازاقى والتركماني أيضاً إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى أوربا. وقد انشأ هذا الخط بمباركة ودعم أمريكي واضح ورغم المعارضة الروسية القوية له.

كذلك هناك مشروع إيراني لنقل الغاز عبر أراضي كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر وصولا إلى النمسا تبلغ قدرته الاستيعابية المعلنة ٣٠ مليار م٢ فى السنة ومن المنتظر بدء العمل به بحلول عام ٢٠١١.

هذه التنافسية تعتبر تحدى قوى لروسيا ليس فقط بالمعنى الاقتصادى ولكن الاستراتيجى أيضاً، فوجود مثل هذه المصادر البديلة يحد من قدرة روسيا على استخدام الغاز كورقة ضغط على أوربا.

ولكن تظل روسيا مارداً نفطياً يتزايد نفوذه على نحو ملحوظ فى أسواق النفط فى أوربا وآسيا والولايات المتحدة ذاتها، إلا أن هذا النفوذ مازال أقتصادياً بحتاً ويتعلق بالتحكم فى أسعار النفط على وجه الخصوص والذى تعتبره روسيا مورداً هاماً واستراتيجياً لإقتصادها القومى ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية وتنمية قدراتها. فرغم أن النفط يعتبر أداة واعدة للسياسة الخارجية الروسية يمكن توظيفها سياسياً إذا أرادت القيادة الروسية ذلك إلا أنه حتى الآن لا توجد أى مؤشرات لرغبة روسيا فى ذلك.

وتتسم مشاركة شركة "لوك اويل" الروسية فى استثمار حقول الغاز والمكثفات فى السعودية بأهمية بالغة فى هذا المجال، فيما تشارك شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية فى صياغة نظرية شبكة توزيع الغاز فى أراضي المملكة السعودية وفى إنشاء شبكة جديدة لتوزيع الغاز من إيران إلى باكستان.

وتقوم شركة "ستروي ترانس غاز" بإنشاء خط أنابيب لنقل النفط فى الجزائر من حوض الحمراء إلى ارزيو بطول ٤٠٣ كلم. واكتشفت شركتان روسيتان حقلين للغاز فى القطاع ٢٤٥ فى الجزائر وتقوم شركة "لوك أويل" بالعمليات الاستكشافية واستخراج النفط فى مصر.

وتواصل شركة "ستروي ترانس غاز" العمل فى مشروع إنشاء خط أنابيب النفط بطول ٣٧٠ كلم فى السودان من ميلوت الى بيسين.

وتعتبر شركة "لوك اويل" شريكا هاما لمصر فى إنتاج النفط والغاز وقامت شركة "غاز بروم" وشركة البترول والغاز المصرية بخطوات هامة على طريق التعاون بعد ان وقعنا مذكرة تفاهم فى مارس الماضي.

من بين شركاء المجلس النشطاء سبع شركات روسية للنفط والغاز منها" سيوز نفط غاز" التى تعمل فى سوريا و"ستروي ترانس غاز" التى فازت مؤخرا بعقد إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز بطول ٣٢٤ كلم فى سوريا، وشركة "غاز نفط" التى تعمل فى ليبيا وسوريا.